مأزق المثقف الجنوبي...هل من مبررات له؟

بقلم جوزيف قرنق

طبع هذا الكراس في 1961 م ويمثل تطور وجهة نظر الكاتب حتى ذلك التاريخ. وقد نشر كسلسلة مقالات في صحيفة (الجنوبي) السرية والتي كان عدد من الشيوعيين الجنوبيين يصدرونها كان الهدف من كتابته عرض طريق عمل مختلف للجنوبيين يقود لحل مشاكلهم. بعبارة أخرى كان يحاول تقديم خط تكتيكي للتحالف مع الحركة الديمقراطية في الشمال ضد الإمبريالية ومن أجل التقدم. من الواضح أن الكثير من النقاط لم تعالج بما فيه الكفاية. فالعلاقات التاريخية بين الشمال والجنوب ما زالت تتطلب بحثاً أعمق يبين المدى الحقيقي لاستغلال الجنوبيين من قبل التجار الشماليين .

وبسبب صعوبات الملاحقة البوليسية في ذلك الزمان فان الكاتب لم يتمكن من إكمال كراسته. و ظل السؤال الوارد في صفحة 14 والمتعلق تحديدا برأي الحزب الشيوعي حول حل مشكلة جنوب السودان بلا إجابة.

ولم يتمكن الكاتب إلا بعد أكتوبر 1964م من أن يضع بطريقة أكثر تفصيلاً نظرته حول الحكم الذاتي الإقليمي، والتي نشرت في صحيفة التقدمي في بواكير 1965 م.

ويعتقد الكاتب أن مسار الأحداث منذ 1961م قد أكد صحة الخط التكتيكي المقترح. فقد أضحى الحكم الذاتي الإقليمي الآن سياسة رسمية. ويبقى واجب كل السودانيين أن يختبروا ذلك الحل بطريقة مبتكرة وأن يقترحوا السبل العملية لتطبيقه العملي بطريقة خلاقة .

بغض النظر عن كل النقائص التي يمكن أن تشوب هذه الكراسة، فإن الكاتب يعتقد أنها يجب أن تنشر كوثيقة تاريخية وبدون أي تعديل...

جوزيف يو قرنق

الخرطوم مارس 1971 م

من المترجم:

أبتدر هذه الترجمة لهذه الوثيقة التاريخية كما يسميها كاتبها بطلب من الصديق العزيز حذيفة أبو القاسم الجلاد آملا أن يجد فيها القارئ العربي فرصة للنظر في الرؤية المتقدمة للحزب الشيوعي السوداني لأزمة العلاقة بين جنوب وشمال السودان مقارنة بسياسة التعريب والأسلمة القسرية التي انتهجتها تقريبا كل الأحزاب التقليدية والإسلامية ، والتي قادت في النهاية لانفصال الجنوب وقيام دولتين في السودان تتبادلان الإحساس بالمرارة وتلوكان علقم جراحات الحرب الأهلية التي لا يبدوا أنها ستندمل قريبا. سأواصل الترجمة على أجزاء فطبيعة الفيسبوك لا تسمح بعرض كامل الوثيقة في مرة واحدة وأتمنى من الأخ حذيفة الجلاد أن يقوم بتجميع النص المترجم ونشره بالطريقة التي يراها. ستكون هذه الملاحظة الإبتدارية هي مداخلتي الأولى والأخيرة لحين اكتمال كل الحلقات...على أنني أود أن أعلن ترحيبي الحار بتعبير القاريء بدون أي حرج أو تردد عن كل الانتقادات التي يمكن أن تعن له عن فنيات الترجمة لأنها ستكون عونا لي في تطوير قدراتي المتواضعة.

يبقى من الضروري أن أضيف أن الصديق حذيفة ، مراعاة منه لظروفي الضاغطة، قد قام بترجمة عدد من الصفحات كما أنه قام بالمراجعة اللغوية للجزء الذي ترجمته بينما راجعت أنا الصفحات التي ترجمها هو...بذلك يصبح من الأصح أن يقال المترجمان وليس المترجم

صلاح محمد الحسن عثمان

الخرطوم 19-03-2015م

مقدمة:

بقلم معتصم البشير:

هناك اتفاق عام بين السودانيين على أن مشكلة الجنوب كانت ولا تزال القضية المحورية التي تتقاطع مع كل خصائص التطور الوطني في السودان. وقد أستمر النقاش في أوساط المثقفين السودانيين والسودانيين عموماً حيوياً وساخناً حول العديد من الخصائص المهمة في قضية الجنوب. وعلى كل حال فإن الجانب الذي حظي بأقل قدر من النقاش، رغم أنه ربما كان الأكثر أهمية ومركزية، هو رؤية وتقييم المثقفين الجنوبيين للقضية. وقد أعطى الناس في جنوب السودان، بوعي أو بدون وعي، وزناً معتبرا للآراء التي طرحها المثقفون الجنوبيون عن جذور مشكلة جنوب السودان وحلولها الممكنة. وقد شكلت هذه الرؤى بالمقابل أساساً نظريا للفعل السياسي لأغلبية الجنوبيين. وهنا تكمن أهمية استجلاء وتحليل هذه الرؤى. هذا العمل العميق الذي نقدمه يمثل جهداً مقدراً ومرغوباً في طرح رؤى المثقفين الجنوبيين المتنوعة للعلاقة بين الشمال والجنوب . تقدم الكراسة ثلاث مدارس فكرية مختلفة. شخصت المدرسة الأولى كأقصى اليمين وهي تدعو لإستراتيجية انفصالية مبنية على فرضية وجود تحيزات عرقية غير قابلة للمساومة. وهذه التحيزات العرقية في رأي الكاتب، التي أتفق معه فيه تماما، تطرح جانباً جوانب مهمة أكثر وضوحاً واتساقا للمشكلة وخصوصا الإمبريالية . المدرسة الثانية تتجسد من خلال عدد مقدر من المثقفين الجنوبيين الواقعين في الحيرة والتشويش الفكري. وأساس حيرة أو مأزق هذه المجموعة، الغير مؤسس كما يرى المؤلف، يكمن من جهة في ترددها في الرفض الجذري لفكرة الانفصال ومن الجهة الأخرى في تحسبهم للعواقب الوخيم نتائجها. فضلا عن ذلك فإن أفراد هذه المجموعة، رغماً عن اعترافهم بخطر الإمبريالية، يتجهون للتركيز بنفس القدر على خطر ما يسمونه بالاستغلال الاقتصادي أو الاضطهاد الواقع على الأقلية الجنوبية من قبل البرجوازية الشمالية. أما اليساريون، وهم من يمثلون المدرسة أو الاتجاه الفكري الثالث، فيعتقدون بأن العنصر الحاسم في مشكلة جنوب السودان هو الإمبريالية. وهم لا يقبلون بمنطق الفروقات العرقية لتبرير الانفصال. وهم ثانيا لا يتبنون الموقف الذي تعبر عنه مجموعة المثقفين الجنوبيين المشوشين في القول بأن استغلالية البرجوازية الشمالية هي بذات درجة خطورة الإمبريالية. والخطوة الأولى في أي جهد مثمر لحل مشكلة الجنوب لا بد أن تكون هزيمة مثل هذا الموقف. ومثل تلك الهزيمة من وجهة نظر اليساريين تتطلب تحالفا بين الطبقة العاملة بقيادة حزبها الشيوعي ومجموعات الوطنيين الجنوبيين. والكراسة في مجملها دعوة للمثقفين السودانيين (جنوبيين وشماليين) لإتباع نهج أكثر واقعية في النظر لقضية الجنوب. أعتقد بأن التحليل الوارد في الكراسة معمق وباعث على التفكير. وهو يعكس ممارسة أكاديمية متميزة ويدعوا للمزيد من النقاش والإدلاء بالملاحظات.

معتصم البشير

23أغسطس 1971 م

مأزق المثقف الجنوبي...هل من مبررات له؟

مرة أخرى تقفز قضية الجنوب لمقدمة الأخبار وينخرط كل المواطنين الواعين، مرة أخرى، في تفكير عميق حولها. وتأتي في هذا الإطار محاولة وردت في صحيفة الرأي العام، التي تقول "دعوا الجنوب ينفصل إن كانت تلك رغبته". لكن أمور الجنوبيين ليست بتلك البساطة. يتوجب علينا النظر بصورة أعمق في ذلك السؤال. وسط المثقفين الجنوبيين ، هنالك ثلاث مدارس أو اتجاهات فكرية. هذه الاتجاهات هي أقصى اليمين والمثقفين المشوشين واليسار. بالنسبة لليمينيين فإن الحل الوحيد لمشكلة الجنوب هو الانفصال الفوري. وقد بلغ عمق كراهيتهم للشمال درجة أعمتهم عن رؤية أي بديل آخر. وهم ينطلقون من مبدأ أن جذور مشكلة الجنوب عنصرية معللين ذلك بحقيقة أن الجنوبيين أفارقة بينما الشماليين عرب. ويقولون "بما أنه لا يمكن تحويل الزنج لعرب ولا العرب لزنج فإن المنطق يقتضي أن ينفصل الاثنان". وينطرح سؤالان بخصوص موقف اليمينيين هذا... هل اليمينيون على حق في زعمهم بأن مشكلة جنوب السودان هي عنصرية في جوهرها؟ وماذا سيكون مستقبل شعب الجنوب إذا انفصل؟

الفرضية العنصرية :

في رأينا أن فكرة اليمينيين في القول بأن اختلاف العرق هو جوهر قضية جنوب السودان فكرة خاطئة. فإذا كان العامل الحاسم في قضية الجنوب هو العرق فبماذا يمكن لليمينيين أن يفسروا النزاعات بين شرق وغرب وشمال نيجريا؟أو نزاع الشمال والجنوب في غانا؟ أو طلب بوغندا الانفصال في دولة مستقلة؟ أو النزاع بين مصر والعراق؟ في بدايات القرن التاسع عشر أقيمت دولة ليبريا كدولة للرقيق المحررين الذين جمعوا من أمريكا وأوربا. فكيف يمكننا أن نعلل إذا أن هؤلاء الرقيق المحررين قد استعبدوا زنوج ليبريا المحليين حتى سنة 1939 م؟ وبالمقابل كيف استطاعت أعراق متباينة أن تعيش بسلام وسعادة في أقاليم الإتحاد السوفيتي؟ فهناك تجد الروس والأمريكيين والجورجيين والتتار والأوزبيك والكازاخستانيين والمنغوليين يتعايشون جنبا إلى جنب. ألا يبين ذلك بوضوح أن اختلاف الأعراق ليس عنصرا حاسما في قضية جنوب السودان؟ فالعامل العنصري والعرقي لم يكن يوما بالعنصر الأساسي والحاسم. وحتى في جنوب أفريقيا فإن جوهر الأزمة ليس عرقيا. فالتمييز العرقي هو مجرد نتيجة. إنه مظهر لعوامل خفية أعمق. ولفهم طبيعة مشكلة جنوب السودان يجب علينا البحث عن عوامل أخرى، وذلك ما سنفعله لاحقا...

إستراتيجية الانفصال:

ثانيا، إذا أنفصل شعب الجنوب، كما يطالب بذلك اليمينيون، فهل سيحصل الشعب الجنوبي على الديمقراطية ويجد السبيل لتنمية لغاته وموروثاته؟. نعم، يجيب اليمينيون. ولكنهم مخطئين. حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كانت القوى الإمبريالية تتحكم في معظم أرجاء العالم وتستغلها. على أنه وفي فترة ما بعد الحرب وبالتأثير المباشر أو غير المباشر بدأ النفوذ الإمبريالي في الانحسار المتصل بفعل حركة التحرر الوطني المتصاعدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. كما أن الانحسار المستمر للسوق الإمبريالي العالمي وشح موارد المواد الخام الرخيصة عمق من الأزمة العامة للرأسمالية وجعلها أكثر يأسا وشراسة وعدوانية. وأفريقيا بثرواتها الأسطورية هي القارة الوحيدة التي ما زالت تحت النفوذ والسيطرة المباشرة للإمبريالية. بالتالي فإن النضال من أجل تحرير أفريقيا سيكون أكثر شراسة وأكثر إيلاما مما هو عليه في أي مكان آخر. والأحداث الأخيرة توضح وتشير إلى أن الإمبريالية ستتمسك بالقتال

والقتال ثم المزيد من القتال في أفريقيا، وربما الحرب إذا اقتضى الأمر أو حتى اللجوء لأشكال جديدة من الهيمنة إذا لزم الأمر. وإذا قدر لجنوب السودان أن ينفصل اليوم فإنه سيصبح غدا مستعمرة إمبريالية. وذلك أمر لا شك فيه. ورغم ذلك فإن اليمينيين لم يستطيعوا أن يستوعبوا تلك الحقيقة ويأخذونها في الحسبان. يقال لنا أن جنوب السودان يمكن أن يطلب العون من الأمم المتحدة. غير أن علينا أن نتعظ بما جرى في الكونغو. وقد يقول البعض الآخر: سنتحد مع شرق أفريقيا. أفلا يرون أن شرق أفريقيا لم تتحرر بعد؟ وحتى عند استقلالها فذلك لن يعني نهاية السيطرة الإمبريالية هناك. إن تجربة السودان منذ العام 1956 م تبين أن الاستقلال السياسي في ذاته لا يشكل ضمانة ضد السيطرة الإمبريالية. والاستقلال ليس سوى مجرد بداية للنضال الحقيقي. فضلا عن ذلك فإن القوى المعادية للإمبريالية في شرق أفريقيا أضعف من مثيلاتها في السودان. ولا نظن أبدا بأن تحويل الجنوب من منطقة فيها النضال ضد الإمبريالية أكثر تقدما لمنطقة ما زالت في بدايات صعودها نحو التحرر الوطني يمكن أن يكون مفيداً لجنوب السودان. يبدو أن اليمينيين الجنوبيين ليسوا سوى مجموعة مغامرين سياسيين...

مدرسة المثقفين المشوشين:

غير أنه توجد بجانب اليمينيين مجموعة أكبر من المثقفين الجنوبيين. وفي بحثنا عن عالم أفضل وصفناهم بمدرسة المثقفين الجنوبيين المشوشين. والخاصية الأساسية لهذه المجموعة أنهم يعيشون في مأزق. فمن جهة هم يكرهون الشمال ويفضلون الانفصال على البقاء متحدين معه. لكنهم من جهة أخرى على وعي بخطر الإمبريالية (خصوصاً بعد درس الكونغو) الذي قضى على أوهامهم بخصوص الأمم المتحدة. لذلك فهم يخشون عواقب الانفصال، وهنا مأزقهم...البعض منهم يرون أن الجنوب يجب إن ينفصل ثم يتحول مباشرة لدولة شيوعية ليتفادى خطر الإمبريالية ويتلقى العون من الإتحاد السوفيتي. ولكنهم لا يملكون أي تصور لكيفية تحقيق ذلك.

على كل حال ، وأياً كان مقدار تخبط هذه المجموعة الجنوبية،فهي أكثر تقدماً من اليمينيين الجنوبيين. لكن هل مأزق هؤلاء حقيقي ومبرر؟. ليس الأمر كذلك. لقد أوقعوا أنفسهم في ذلك المأزق بتناولهم لقضية الجنوب من الجانب الخطأ. هناك تناقضان رئيسيان في المديريات الجنوبية ، وفي الحقيقة ، في كل الأقطار الأفريقية. ونعني بالتناقض هنا الصراع من أجل السيطرة بين مجموعتين متعارضتين.

التناقض الأول بين الشعب السوداني (و كل شعوب أفريقيا) من جهة وبين الإمبريالية من جهة أخرى. وهذا هو التناقض الأهم ودون حله لا يكون هناك أي مجال للحديث عن تقدم جماهير الشعب ، بما في ذلك حل مشكلة جنوب السودان. حالم من يظن أن مشكلة الجنوب يمكن أن تحل مع بقاء القبضة الإمبريالية مهيمنة على بلادنا في الجانبين الاقتصادي والسياسي (عن طريق حكام دمي). لذا فإن الخطوة الأولى نحو حل المشكلة الجنوبية، أو فلنقل مشكلة الأقليات في السودان، هي هزيمة الإمبريالية.

أما التناقض الثاني (وهو في كل الأحوال أقل أهمية وحدة من التناقض الأول) فهو بين الجنوبيين من جهة والطبقات الشمالية الاستغلالية في الجانب الآخر. ما هي طبيعة هذا التناقض؟ يلزمنا حيز أكبر مما هو متاح هنا للتحليل الكامل وتقييم مشكلة جنوب السودان. لذلك ، سنكتفي فقط بجوهر القضية كما يبدو في موقف الطبقات المستغلة، وتحديدا ملاك الأراضي الإقطاعيين والبرجوازية (الطبقة الوسطى) وممثليهم الفكريين والبيروقراطيين في جهاز الدولة. إن الطبقات الاستغلالية الشمالية (التي سيطرت على الاقتصاد والسياسة والتطور الاجتماعي في المديريات الجنوبية) قد واصلت انتهاج كثير من السياسات البريطانية بما في ذلك الضرائب والعشور ورسوم القطعان والسخرة وعدم عدالة المرتبات وتقييد التعليم. والأهم أنهم حاولوا فرض اللغة العربية والإسلام (أو الثقافة البرجوازية) على شعب

الجنوب.

هذا التوجه قابلته بالطبع مقاومة من قبل شعب الجنوب. وقد ردت البرجوازية على هذه المقاومة بالمزيد من إجراءات القمع ومصادرة الحريات. لماذا فعلت الطبقات الاستغلالية ذلك؟ السبب وراء أنشطة المستغلين في جوهره اقتصادي. فالبرجوازية الشمالية، ككل برجوازية استعمارية أو شبه استعمارية، تحلم بأن تصير يوماً غنية كرأسماليات البلدان الإمبريالية. يحلم البرجوازيون الشماليون بأن يصبحوا ذات يوم رأسماليين صناعيين أو زراعيين أو مصرفيين أو تجار فاحشي الغنى...الخ. ولتحقيق تلك الأحلام يحتاجون لأسواق لمنتجاتهم ويحتاجون لعمالة زراعية وصناعية رخيصة ولمواد خام...الخ. وهم ينظرون للمناطق المتخلفة، مثل جنوب السودان ، كمصدر مثالي للحصول على مثل هذه الاحتياجات. ومن هنا يأتي توجههم لكبح التنمية في مثل تلك المناطق والعمل من أجل وضع السكان المحليين تحت نفوذهم وسيطرتهم الإيديولوجية والثقافية.

الخطر ليس بتلك الجسامة:

هل، يعنى هذا أن خطورة قمع برجوازية الشمال للأقليات (أو القوميات) من الجسامة بحيث تفوق الخطر الامبريالي (كما يقول اليمينيون) أو تساويه خطورة (كما يظن مثقفي الجنوب المشوشين) ؟ لا، أن ذلك غير ممكن، للأسباب التالية:

1- حلم البرجوازية الشمالية سيظل مجرد حلم، بل سيتحول لاحقاً إلى خيبة أمل. فالبرجوازية الشمالية، من وجهة نظر اقتصادية، ضعيفة جداً. وهي غير قادرة، حتى الآن، على تجاوز العمل التجاري الصغير والاستثمارات العقارية الصغيرة في المدن والريف وتملك قدرا من التحكم في وسائل النقل العام وصالات السينما وتصنيع بعض السلع الاستهلاكية والملابس ... الخ. وذلك لأن رأس المال الإمبريالي يزيح و باستمرار الرأسمالية الوطنية. نظرة إلى اقتصادنا ستوضح أن الشركات الأجنبية تسيطر على معظم الأعمال التجارية الكبيرة. فالعدو الرئيسي لتطور رأس المال الوطني هو الإمبريالية. وطالما ظللنا تحت سيطرة الإمبريالية فإن على البرجوازية السودانية أن تكتفي بفتات مائدة الإمبريالية. وهذا ما قد يفسر عداء ممثلي البرجوازية السودانية من المثقفين والسياسيين (الحزب الوطني الاتحادي) للإمبريالية، بينما يعيشون في نفس الوقت أحلام استغلال الجماهير.

(2) فقط عند إزاحة الإمبريالية من المسرح، ستحصل البرجوازية السودانية على فرصة للنمو، ولكنها لن تبلغ أبداً أقصى حدود النمو. ستحصل على فرصة للنمو ولكن ليس للحد الذي يهدد باستغلال الأقليات بشكل كبير أو كامل. لأنه، وبالتزامن مع النضال ضد الإمبريالية في بلادنا، تنتشر وسط الجماهير السودانية أفكار الاشتراكية والعدالة والمساواة وتتوسع المنظمات الديمقراطية الجماهيرية، على سبيل المثال النقابات والهيئات الطلابية والجمعيات الفلاحية وقبل كل هذا ينمو الحزب الشيوعي السوداني الذي أخذ زمام قيادة النضال ضد الإمبريالية. وهكذا، فإن النضال ضد الإمبريالية، هو نضال ضد البرجوازية أيضاً. وتتزايد يوميا قناعة السودانيين ويتأكد لهم أن قادة البرجوازية السودانية عاجزين عن قيادة النضال ضد الإمبريالية. ما يعني أن القيادة يجب أن تكون في أيدي الطبقة الأكثر ثورية بقيادة الحزب الشيوعي وبالتعاون مع شعوب الأقليات. يترتب على ذلك أنه وعندما تتم إزاحة الإمبريالية من المسرح السوداني، ستجد البرجوازية نفسها محاصرة في كل مكان بالجماهير المعادية للرأسمالية. وسيكون الوقت قد تأخر جداً بالنسبة للبرجوازية. وعندها ستحال الرأسمالية إلى متحف التاريخ الاجتماعي.

(3) عامل أخر يعمل لصالح حل التناقض الجنوبي- الشمالي إيجابيا، ألا وهو المقاومة النشطة من شعب الجنوب نفسه. إن محاولات البرجوازية لقمع هذه المقاومة لا تزال في طورها الأول الجنيني وستظل كذلك لفترة طويلة.

شهد الجنوب حراكا سياسيا منذ عام 1950م ولكنه لم يحقق تقدما ملموسا، لماذا؟.. يكمن السبب تحديدا في هيمنة المفاهيم اليمينية علي تلك الحركة السياسية. خطأ اليمين يكمن في تجاهله للتناقض الأهم أي (النضال ضد الإمبريالية) أو في أحسن الأحوال تهميشه إزاء التناقض الثانوي ، وبالتحديد الاختلافات بين الجنوب والشمال، وخطأ المثقفين المشوشين يكمن في وضع التناقضين في سلة واحدة. وبذلك أوجدوا مأزقهم. وهكذا ولضمان النجاح فإن علينا إعطاء الأولوية للنضال ضد الإمبريالية بدلاً من النضال ضد البرجوازية الشمالية المحلية.

لا زال علينا الإجابة على سؤالين (1) ما هي أخطاء اليمين؟ و (2) ما هو الحل الممكن للتناقض بين الجنوب والشمال من وجهة نظر الشيوعيين؟

البحث في جذور الخط اليميني يعني مراجعة تاريخ الحركة السياسية الجنوبية. مما يجعلنا قادرين على تمحيص التناقضين وقوتهما النسبية وأهمية كل منهما.

في عام 1821م، وقع السودان تحت طائلة الحكم التركي المصري الذي دام حتى اندلاع الثورة الوطنية المهدية في عام 1881م. وقد كانت فترة التركية حقبة عرفت واشتهرت كنظام حكم سيئ السمعة سمته الأهم في ما يخص الجنوب كان إبتدار تجارة الرقيق الشائنة على نطاق واسع وغير مسبوق. وقد كان وسطاؤها من تجار الرقيق أفرادا ينحدر معظمهم من قبائل الشمال العربية. تم اقتلاع السكان من أوطانهم وحملواً إلى أسواق الرقيق البعيدة في الأبيض وأم درمان. عمد تجار الرقيق إلى تشجيع الحروب القبلية الداخلية في الحنوب، ودخلوا في تحالفات مع الزعماء المحليين لضمان إمداد هؤلاء الزعماء لهم بالرقيق. إن تهديد السكان المستمر من قبل تجار الرقيق أوقف سير الحياة الطبيعية، وتسبب في نقص سكاني بتسببه في المجاعات الضارية ونشر الأمراض والأوبئة... الخ. أضف إلى ذلك استنزاف النظام الضريبي التركي المصري. شكلت تجارة الرقيق العقبة الأهم في طريق تنمية شعب الجنوب. وبالتالي شكل التناقض بين تجار الرقيق والجنوب مشكلة استمرت إلى ما بعد قيام الثورة المهدية في 1881م، فرغم أستقلال السودان لمدة دامت ثلاثة عشرة عاماً بيد أن تجارة الرقيق استمرت في الازدهار.

احتلال المستعمرين البريطانيين للسودان في عام 1898م حل، تلقائيا، التناقض الخاص بتجارة الرقيق وذلك بتحطيمهم للإدارة المهدوية وإنهاء استغلالها. كان السبب الرئيس لقيام الإنجليز بهذه الخطوة هو أن بريطانيا، كقوة رأسمالية متقدمة، لم تعد تحتاج لقوة عمل الرقيق و التي لن تتسبب إلا في إعاقة الأسواق التي تحتاجها لسلعها. وعليه فقد ألغت تجارة الرقيق.

إلا أن اليمينيين الجنوبيين عزوا إلغاء تجارة الرقيق (والتي تمت لصالح المصالح الرأسمالية البريطانية) إلى نبل أخلاق البريطانيين. وهنا يكمن واحد من المفاهيم الخاطئة التي بني عليها اليمين خطه.

أخلاق الإمبريالية البريطانية لا تختلف عن أخلاق الراعي الذي ينقذ الكبش من فك الأسد. فالراعي لا ينقذ الكبش رفقا به بل لمصلحة وعاء الطهي. وسرعان ما أصبح واضحاً لشعب الجنوب أن الإمبريالية البريطانية تستغلهم ولأقصى حد.

قام الاستعمار البريطاني بتعيين إدارات عسكرية الطابع في جميع أنحاء السودان، وأعاد إدخال نظام ضريبة الرأس (الدقنية)، التي كانت مفروضة خلال الحكم التركي المصري شبه الإقطاعي، وأجبر الشعب الجنوبي على دفعها سنوياً عن طريق الماشية أو الحبوب وفيما بعد بالنقود . كما أضعف الاستعمار بالمثل القيادات القبلية. فعلى سبيل المثال قضى على مملكة الزاندي وحطم قوة أمرائهم كما قضى على زعماء القبائل الأخرى أو حولهم إلى دمى.

ومع مرور الوقت زادت وطأة نير الاستعمار البريطاني على عاتق الشعوب الجنوبية، وخاصة بعد فرض سياسة الجنوب(سياسة المناطق المقفولة) سيئة السمعة. فعبر هذه السياسة تم عزل الجنوب من العالم المتحضر. وتركت للموظف والعامل الجنوبي أدنى درجات الخدمة المدنية وأدنى الأجور وقطعت العلاقات بين الشمال والجنوب. التعليم كان محدوداً للغاية ومع ذلك لم يكن مسموحاً به حتى عام 1924م. وتم وضعه تحت إشراف إدارة الإرساليات وذلك بهدف غرس الشعور بالنقص في الناس وبث معاداة العروبة بغرض صرف الانتباه عن الاستعمار، ولم يكن التعليم يخرج إلا عددا قليلا من الكتبة والمحاسبين وأمناء المخازن ومعلمي المدارس الريفية وملاحظي العمال، أي أشخاصا من طبقة صغار الموظفين. وعلى كل حال فإن ممارسات الحكم البريطاني معروفة جيداً ولا تحتاج لمزيد من التفصيل.

برهن الاستعمار البريطاني على كونه عقبة جديدة في طريق التنمية في الجنوب. لقد وضع حدا للتناقض بين الجنوب وتجار الرقيق العرب وأستبدله بتناقض أكثر قوة وتهديدا تخلل كل مناحي الحياة ففكك الأسر ودمر القيم إضافة للقمع الملموس. ومن هنا تأتي ضرورة التصدي للإمبريالية.

استطاعت أقسام واسعة من الشعب الجنوبي رؤية هذا الخطر ورفع راية النضال ضده. ففي وقت مبكر (1901م) اندلعت ثورة الزاندي بقيادة أخر ملكوهم بودوي. وشهد عام 1902م ثورة أخرى حين تمرد النوير. أعقب ذلك انتفاضة دينكا الياب " Aliab " في عام 1919م وثورة دينكا **منها أ** تحت قيادة القائد القدير بول ييل (Bol Yiel) وأخيرا حرب النوير من 1927 إلى 1929م.

لقد أغرقت كل حركات التمرد التي نشبت في الدم، ولم يكن من الممكن لأياً منها أن تنجح في ظل الظروف التي كانت سائدة في ذلك الوقت بالإضافة لكونها معزولة ومتقطعة وسيئة التسليح وعفوية.

ومع ذلك، فقد قدمت درساً جيداً يجعل من تقييم حجم المهمة أمرا ممكنا. فأبانت أنه وفي ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية في ذلك الوقت، لم يكن من الممكن شن نضال ناجح ضد الاستعمار.

ومع ذلك فإن الإمبريالية تلد، دون وعي، بذرة فنائها. وينطبق هذا على الحكم البريطاني في الجنوب. فببطء وبصورة تدريجية بدأت الظروف المطلوبة تتشكل داخل مديريات جنوب السودان وخارجها. الاستغلال التجاري للجنوب، فضلاً عن الاحتياج لزيادة كفاءة أداء أجهزة الدولة الاستعمارية، استلزم بناء الطرق الجيدة وتطوير النقل النهري والجوي والاتصالات، وبالتالي فك العزلة الإقليمية والقبلية وقرب شعب الجنوب من بعضه البعض. إضافة لذلك نجم عن تنمية التجارة وإنشاء وتطوير الحكومة... الخ نمو المدن وظهور سكان مدنيين ضعيفي العلاقة بالأصول القبلية كما ظهرت الطبقة العاملة. ونتيجة لطرد أفراد الإدارة المصرية بالجملة من السودان في عام 1924م، وطرد الموظفين الشماليين من الجنوب بعد اعتماد سياسة المناطق المقفولة، أصبحت حاجة الإدارة الاستعمارية ماسة إلى صغار الموظفين (كتبة، محاسبين.الخ)، الذين كان توظيفهم من الخارج مكلفا جداً وغير آمن من الناحية السياسية. لذا

ولتوفير أفراد من تلك الطبقة أضطر البريطانيين إلى فتح المدارس. أوكلت المهمة إلى المبشرين المسيحيين فافتتحوا عدد من المدارس الابتدائية ألحقوها بثلاث مدارس متوسطة. وهكذا نشأت شرائح المثقفين الجنوبيين .

إضافة لذلك، وكنتيجة لقيام لحرب العالمية الثانية، ضعفت الإمبريالية البريطانية. وبدأت حركات التحرر الوطني تجتاح آسيا والشرق الأوسط بما في ذلك مصر وشمال السودان. لقد عجلت الحرب من انتشار مبادئ الحرية وتقرير المصير في جميع أنحاء العالم.

وفي الشمال ارتفعت المطالبة بوضع حد للاستعمار وكونت الأحزاب السياسية وشُنت الهجمات علي سياسة المناطق المقفولة وتم وضع الاستعمار البريطاني في موقف الدفاع وأصابه الذعر ما أضطره لتخفيف قبضة "سياسة المناطق المقفولة" وبدأ في إنشاء مدارس حكومية في الجنوب. وفي مواجهة اتهامهم من قبل حركات التحرر الوطني في الشمال بالتخطيط لفصل الجنوب، أضطر البريطانيين لإصدار نفي لذلك المخطط ولجئوا إلى القول بأن الجنوبيون أنفسهم هم الذين يرغبون في الابتعاد عن الشمال.

في الوقت نفسه، وفي بادرة رفض لتدني أجورهم وللانخفاض الذي لا يطاق في مستوى المعيشة ، بدأ المثقفون جنوب في التحرك ضد البريطانيين مطالبين بمساواتهم مع رصفائهم من موظفي الشمال.

وفي مثل هذا الظرف عقد مؤتمر جوبا في عام 1947م. وقد كان ضمن أجندة المؤتمر أن يناقش ما إذا كان من الواجب مواصلة سياسة جنوب السودان (المناطق المقفولة) أم لا. ورغم الجو الغير ديمقراطي الذي عقد فيه المؤتمر وسيطرة العناصر الرجعية عليه فقد جاء قراره ، بإجماع الوفدين الجنوبي والشمالي ، ضد السياسة الاستعمارية لجنوب السودان ومؤيداً لدخول الجنوبيين في الجمعية التشريعية في الخرطوم مثلهم مثل الشماليين. ولا بد هنا من الإشادة بجهود كل من ستانسلاوس بيسين وكلمنت امبورو وسيرسيو ايرو وباقي الوطنيين الجنوبيين ودورهم في إنجاح المؤتمر وانحيازهم لحركة التحرر الوطني.

وبعيد انفضاض المؤتمر انتهج أبطاله مثل ستانسلاوس وكلمنت امبورو والآخرين نهجاً معارضاً. وبدءوا في تكوين تنظيم شبه سياسي "اللجنة الرسمية للرعاية في جنوب السودان" وقد بدأت تلك المنظمة نشاطها بالمطالبة بتنفيذ حق العمل المتساوي. وقد انتشرت تلك المطالب بين الجماهير بحيث انتظم كل الموظفين الجنوبيين في إضراب شمل كل جنوب البلاد في ربيع عام 1948 م. وقد حقق الإضراب هدفه فيما يتعلق بالموظفين بينما حصل العمال على زيادة في الأجور.

إما في المجال السياسي فقد دخل ثلاثون من ممثلي الجنوب الجمعية التشريعية في عام 1948م وماتت سياسة المناطق المقفولة في جنوب السودان بكل قيودها التي عطلت تنمية وتقدم المديريات الجنوبية. وبذلك حقق شعب الجنوب انتصاراً كبيراً على الاستعمار. ماذا يمكن أن نستفيد من هذه الفذلكة التاريخية؟ أنها توضح لنا أن:

1. العدو الرئيسي لشعب جنوب السودان هو الاستعمار البريطاني
2. أن تحالف الوطنييم الجنوبيين مع حركة التحرر الوطني في شمال السودان يمكنهم من توجيه ضربات قاصمة للإمبريالية والتقدم نحو الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وهكذا وحتى عام 1948 م كانت إستراتيجية الحركة السياسية الجنوبية مضادة للإمبريالية بينما كان تكتيكها هو التحالف مع حركة التحرر الوطني في المديريات الشمالية. وقد أثبت نجاح تلك الإستراتيجية وذلك التكتيك في 1948م في الظرف التاريخي الذي اوضحناه أن الحركة السياسية الجنوبية كانت تسير في الاتجاه الصحيح.

ألا يثبت ذلك أن الخط اليميني بإنتهاجه لنهج التحالف مع الإمبريالية، أو على الأقل تجاهل خطرها ، يسلك طريقاً هو في الأساس على الضد من مصلحة الجنوب؟

في الجزء الأول من هذه الكراسة بدأنا بالقول بأن الإمبريالية تظل العدو الأول لتقدم جنوب السودان بينما يبقى دور الطبقات الشمالية المالكة ثانوياً. وفي الجزء الثاني من الكراسة تقصينا مسار التاريخ السياسي لجنوب السودان. منذ عام 1821م كانت العقبة الأساسية هي تجارة الرقيق. وفي الفترة من 1898 م وحتى 1948م لم تعد تلك التجارة الشريرة هي المعضلة الأولى وحل محلها الاستعمار البريطاني. كما تناولنا مسار النضال السياسي الواعي لشعب جنوب السودان في الفترة اللاحقة ورد فعله نحو التناقض الرئيسي.

فكيف لنا أن نفسر إذاً أن الخط اليميني استطاع أن يهيمن بعد العام 1948 م على الساحة السياسية في جنوب السودان؟ بمعنى التساؤل حول ما إذا كان هناك تحولات اقتصادية أو اجتماعية أساسية جعلت من الطبقات المالكة في شمال السودان العدو الأول لشعب جنوب السودان بدلاً عن الإمبريالية؟ ومن هنا تأتي ضرورة مواصلة هذا المسح التاريخي.

لقد لاحظنا الاتجاه الرئيسي لمؤتمر جوبا لعام 1947 م و "اللجنة الرسمية للرعاية في جنوب السودان" التي تبعته وتحديدا الخط المعادي للاستعمار والمتحالف مع حركة التحرر الوطني في شمال السودان.

غير أن الظروف لم تكن ناضجة بما فيه الكفاية لتقدم وتطور هذا الخط المعادي للاستعمار. التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المريع الذي فرضه الاستعمار البريطاني على جنوب السودان وثقل قيود الحياة القبلية والغياب شبه الكامل لطبقة بورجوازية وطبقة عاملة محلية وعزلة جنوب السودان المفروضة وغيرها من العوامل السلبية بالإضافة للضعف النسبي لقوى اليسار في حركة التحرر الوطني في شمال السودان، كل ذلك أدى لخنق التفكير الجنوبي السليم. كما أن "اللجنة الرسمية للرعاية في جنوب السودان" كانت مكونة حصريا تقريبا من موظفين حكوميين. ولأنه لم يكن هناك سياسيين محترفين فقد صعب بناء منظمات ذات خبرة. أضف لذلك ضعف الوعي السياسي الذي لم يمكن الجنوبيين من الابتعاد عن المرشحين المدعومين من قبل البريطانيين. وفي مثل هذه الظروف ولد وتطور الاتجاه اليميني.

بعد الإضراب العام، أدرك البريطانيون أنه ما لم تتم السيطرة على "اللجنة الرسمية للرعاية في جنوب السودان" فإنها قد تتطور إلى حركة شعبية واسعة على كل حال فان الوقت كان قد تأخر بما لا يسمح بقمعها. لذا قرر البريطانيون اللجوء إلى اعتماد خطة ذكية لحرفها عن مسارها. حيث تم نقل القادة الأنشط والأكثر وعياً من الموظفين للمحافظات النائية. وتم بمهارة تسريب الإنتهازي غوردون أيوم لقيادة المنظمة. بينما بدأت الجمعية التشريعية والسير جيمس روبرتسون في تبني الخط البوثي[1].

[1]نسبة لبوث ديو

منذ عام 1953 م ركز أنصار الخط البوثي على تعطيل الإصلاحات الدستورية. في 9 أكتوبر 1950م أجازت الجمعية التشريعية بطلب من الحاكم العام قراراً يقضي بتشكيل لجنة تعديلات دستورية لتنظر في النظام الأساسي للمجلس التنفيذي للجمعية التشريعية لعم 1948 ولإجراء التعديلات التي تراها ضرورية لتقوية فعالية الجمعية والمجلس كأداة عملية للحكم الذاتي الديمقراطي باعتماد معايير الرقابة البرلمانية الكاملة.

عين الحاكم العام بوث ممثلا للجنوب في لجنة التعديلات الدستورية. ومنذ البداية لعب بوث دور المعرقل لعمل اللجنة. فقد اقترح بمساندة أنصاره (وقد كان مؤلف هذه الكراسة واحدا منهم) أن ينص في التعديل على أن جنوب السودان من التخلف بحيث لا يمكنه احتمال إجراءات الحكم الذاتي في ذات الوقت مثل الشمال المتطور اقتصاديا وسياسيا وثقافيا. وبالمقابل اقترح البوثيون على شمال السودان التخلي عن كل مطالب الحكم الذاتي وانتظار إن يتطور الجنوب.

وعندا لم ينجح ذلك المسعى طالب البوثيون أن يضمن الدستور المقترح نصاً بإنشاء منصب وزير خاص لشئون جنوب السودان على أن يكون ذلك الوزير جنوبيا ويكون له حق الاعتراض (الفيتو) على قرارات مجلس الوزراء وأن لا يكون مسئولاً إمام المجلس بل أمام الحاكم العام مباشرة. وقد رفض قادة حركة التحرر الوطني ذلك المطلب لأن عمل مثل ذلك الوزير يمكن أن يعرقل عمل الحكومة ويتسبب في انهيار دستوري وربما ضياع كل المكاسب التشريعية التي تحققت للشعب السوداني.

اتفاقية فبراير 1953م بين مصر وبريطانيا كانت أيضاً هدفاً لهجوم البوثيين. وفي ذلك الوقت كان خط بوث ديو السياسي قد هيمن في جنوب السودان.

في عام 1953م ظهر عدد من المثقفين المعادين للاستعمار في جنوب السودان. وقد كان من بينهم بولين الير بيور وداك داي وسانتينو دينق وتوم اتير بار وفينسنتو بازيا وسيريسي ايرو ورودنتو اوندزي. وقد تجمع هؤلاء الموظفون الحكوميون في البدء لإغراض محدودة وأحيانا شخصية وهو ما كان مفهوما ومتوقعا. لكنهم سرعان ما استبانوا أن قضاياهم ومشاكلهم إنما هي جزء من قضية اكبر وأوسع هي مشكلة الاستعمار الذي وعوا بأنها لا بد أن تعالج.

رفع البولينيين (إن جازت التسمية) شعار "فلتسقط بريطانيا" وشعار "التحالف مع قوى التحرر الوطني في الشمال" ولكن ، فضلا عن الشعارات لم ، يكن لديهم أي تفصيل برامجي أو حتى أدنى تقارب فكري. لم يكونوا منظمين ولم تكن لديهم المعرفة الكافية بالتيارات المختلفة في حركة التحرر الوطني في الشمال. وقد عملت هذه الحقائق، كما سنرى لاحقاً، لغير صالحهم. ولكنهم على الرغم من ذلك استطاعوا أن ينالوا قدرا من الجماهيرية ويكسبوا الأتباع خاصة وسط النيليين وأستطاعوا الفوز بنحو ستة مقاعد برلمانية. كانت مجموعة بولين ذات أهمية حاسمة ، فبمساعدتهم وحدها تمكن الأزهري من تشكيل حكومته القومية الأولى في يناير 1954م. وكعهد البرجوازية خانت حكومة الأزهري البرجوازية مجموعة بولين، ونسيت معظم وعودها التي قطعتها لهم ولشعب الجنوب أثناء الانتخابات، مثل مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي وإلغاء ضريبة الرأس "الدقنية" ورفع مستوى المعيشة وإعطاء الجنوب نصيبه في جهاز الدولة...الخ.

أتاحت هذا الخيانة للبولينيين فرصة ذهبية للدعاية. ردت عليها الحكومة برفض مطالب الجنوبيين واعتبرتها أثارة وتحريض من " أبناء الإرساليات" و "أنصاف المتعلمين" و"عملاء الإنجليز" ... الخ. لاحقاً أدرك نظام الأزهري أن المد الواسع للبوثية لن يدعم وضعه ولكن سياسته دفعت بالمزيد من الناس إلى المعسكر البوثي..وبالطبع أدى فشل الحكومة البرجوازية إلى التعجيل بعزلة البولينيين لينتهوا تماما في بواكير عام 1955م.

في أكتوبر 1954م دعا البوثيين إلى مؤتمر سياسي في جوبا بحضور أعضاء برلمانيين وزعماء وسياسيين جنوبيين. في ذلك المؤتمر تم تبني الفيدرالية كسياسة رسمية معتمدة ودفع التحالف مع الاستعمار ضد حركة التحرر الوطني في الشمال إلى أقصى مداه. ولتأكيد قرارات هذا المؤتمر عقد مؤتمر أخر في جوبا في يناير 1955م. أثناء ذلك ونتيجة لخيبة أملهم في الحزب الوطني الاتحادي ولتحريض مابعد الزيارة أنضم بولين وبعض أتباعه إلى المعارضة البوثية. أقلقت هذه المؤتمرات مضجع النظام البرجوازي وتوترت الأوضاع، خاصة بعد الزيارة التي قام بها الأزهري للجنوب في أوائل 1955م. تبع ذلك مزيدُ من الإجراءات القمعية منها محاكمة إيلياء كوزي والضغط على السلاطين والنظار وإجبارهم على إصدار تصريحات موالية للحكومة في يوليو 1955م مما دفع بالأمور إلى نهاياتها.

اندلعت أحداث توريت الشهيرة في 18 أغسطس 1955م. تقع مسئولية اندلاع الاضطرابات على عاتق البريطانيين والبوثنيين، ولكن لا يمكن إعفاء حكومة الأزهري من اللوم. فإذا كان الانجليز والبوثيون هم من أعد القنبلة فإن وزارة الأزهري هي التي أشعلت الفتيل. لا يسعنا هنا أن نستعرض بالتفصيل أسباب التمرد ، ولكن من المهم أن نقرر أن من قادوا التمرد وضعوا في حسبانهم تلقي الدعم السياسي والعسكري البريطاني. بوث ذات نفسه أنجرف بعيداً عن الحكومة. أسفرت الأحداث عن خيبة أمل في البريطانيين وفقدان الثقة في القيادة البوثية، الأمر الذي لم يشف منه البرلمانيين البوثيين أبداً. ونتيجة لذلك وجد الشعب الجنوبي نفسه في حالة ارتباك لم يدر معها ما العمل. وبدلاً من أن تعمل حكومة الأزهري على الاستفادة من هذا الوضع لجأت إلى قمع التمرد بقسوة. كما أن اليسار في البلاد لم يكن قوياً بصورة كافية ليحتل مكان البوثيين كقيادة جديدة للجنوب. لقد كان الأمر وبكل المقاييس فرصة ضائعة.

في هذا الوضع ودون أي أفق للخلاص وقع الجنوبيين فريسة سهلة لعدد من البوثيين الجدد بقيادة أزبوني مونديري. وافقت حقيقة تعاظم كراهية الشمال هوى هؤلاء البوثيين الجدد الذين خرجوا للناس ببرنامج تلوح أحد يديه بمعاداة الشمال واليد الأخرى صامتة تماما عن ما عدا ذلك، وبعبارة أخرى كان برنامجاهم على شاكلة برنامج تشومبي.

بفضل من الديماقوقيا فاز البوثيين الجدد باثني عشر مقعد برلماني (ولكن لم يكن بينهم أيزبوني). وبفضل من كفاءتهم التنظيمية استطاعوا تولي قيادة الكتلة البرلمانية الليبرالية سوياً مع سانترينو وجوزيف أدوهو باعتبارهم قادة أساسيين.

عندما أنعقد البرلمان في مارس 1958م نجح عبدا لله خليل في تولي رئاسة الوزراء. بفضل دعم حزب الشعب الديمقراطي والبوثيين القدامى الذين تحولوا وباطراد نحو حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي. لكن حكومة عبدا لله خليل كانت ضعيفة، وأصبح استمرارها في السلطة رهنا بموقفها من المسألة الأكثر أهمية حينذاك أي مسألة المعونة الأمريكية. وقفت أغلبية الكتلة الليبرالية مع معارضي المعونة الأمريكية (الجبهة المعادية للاستعمار والحزب الوطني الاتحادي)، وبسبب قضية المعونة الأمريكية قرروا إسقاط حكومة عبدا لله خليل. استعدت أعداد معتبرة من نواب حزب الشعب الديمقراطي واليساريين للتصويت ضد المعونة وإسقاط الحكومة فيما لو حصاوا على تأكيد وضمان بأن لا تؤخذ أماكنهم عبر تحالف بين كتلة الليبراليين وحزب الأمة. ولكن هذا التأكيد لم يتوفر، فأحد عشر نائباً من مجموعة البوثيين الجدد وسانترينو كانوا موافقين على المعونة. وقد كانوا على توافق في هذا مع البوثيين. فصوتوا لصالح المعونة الأمريكية فمدوا بذلك في عمر حكومة عبدا لله خليل ومنحوها الوقت الكافي لتهندس انقلاب 17 نوفمبر 1958 م.

أما وقد أدلهم الخطب فقد أتضح أن أول من غادر البلاد هم القادة البوثيين الجدد. فوا عجبا.

لكن بخلاف البوثيين الجدد كانت هناك أغلبية كتلة الليبراليين (سبعة عشر نائبا صوتوا ضد المعونة الأمريكية) ومنهم ستانيسلاوس بيساما إليجا كوول ميو وفرانكو قرنق وآخرين. وهؤلاء دعوا للوحدة. وبشكل عام شكلوا أحياء لمجموعة بولين وحركة الرعاية الاجتماعية.

هذه وبشكل مختصر وجيز الخطوط العريضة لتاريخ الحركة السياسية الجنوبية حتى انقلاب 17 نوفمبر 1958م.

***

يبقى الآن أن نستخلص بعض النتائج حول أهداف وتوجه الحركة. أتراها تكون حركة تحرر وطني منفصلة بعيدا عن المستغلين الشماليين أم حركة مضادة للإمبريالية؟ ذلك هو السؤال المركزي الذي يحتاج للإجابة.

وقبل أن نشرع في محاولة الإجابة فإنه يجب علينا في كل الأحوال أن نلخص سياسات دكتاتورية عبود نحو المجموعات القومية الجنوبية. وهي في رأينا سياسات اضطهاد وطني جدية تهدف أساساً لتذويب هؤلاء الوطنيين في الأمة العربية. من هنا يأتي تصاعد القمع لحقوق الشعب الديمقراطية وفرض اللغة العربية على المجموعات المحلية واستبعاد لغاتهم الخاصة وفرض الثقافة العربية الإسلامية البرجوازية والاستغلال الاقتصادي المفضوح عبر غرامات القطعان الفاحشة والمصادرات...الخ. تلك هي باختصار الملامح الأساسية لسياسة نظام عبود العسكري.

فلندلف الآن إلى إستنتاجاتنا. بحثنا الطويل نوعاً ما يوضح أن هناك خطين في الحركة السياسية الجنوبية. فهناك أولاً خط البوثيين الذي أبتدره أساسا بوث ديو وأتباعه. وقد واصل جناح بنجامين لوكي في الحزب الليبرالي السير في هذا الخط الذي جلاه سانترنينو وإتباعه.

من ناحية إيديولوجية تظل البوثية هي الخط الغالب. وسمتها الأساسية هي التحالف مع الإمبريالية والرجعية المحلية وتصعيد الحراك الجنوبي ضد القومية العربية التي ترى فيها العدو الأول والأساسي لشعب الجنوب.

الخط الثاني ينسب إلى بولين وينحدر من نضالات النوير والزاندي والدينكا ضد الاستعمار البريطاني. وقد ظهر كخط جنوبي غالب خلال مؤتمر جوبا 1947م وواصل بقاءه تحت رأية حركة " الرعاية الاجتماعية ". وقد عمل في فترة البرلمان الأول في إطار المجموعة البرلمانية لبولين ثم تجدد كتعبير عن وجهة نظر جناح ستانسلاوس واليجا في المجموعة البرلمانية الليبرالية.

السؤال المطروح هو أي الخطين أفضل؟ فلنأخذ أولاً خط بوث. لا نجد أي مبرر لتكتيكاته في التحالف مع الامبريالية والرجعية. فخلال خمسين عاما أضطهد البريطانيون شعب الجنوب. وكان من المفترض في أي حركة سياسية في جنوب السودان أن يكون توجهها مضاداً للإمبريالية. غير أن الأمور لم تجر على ذلك النحو تحديداً لأن الخط البوثي نشأ في حضن السير جيمس روبرتسون والحاكم العام ب.أ. لويس. ويبقى أن تكتيكات البوثيين لا يمكن أن تفهم إلا في إطار الانتهازية السياسية.

ولهذا السبب بالذات فانه كلما وصلت البوثية لقمة نشاطها يواجه الوطن المصائب. والدليل نجده في اضطرابات الجنوب في العام 1955م ووصول دكتاتورية عبود للسلطة والتي تعتبر مجموعة سانترنينو مسئولة عنه لحد كبير.

ويقول البعض انه بينما تعتبر تكتيكات البوثيين في التحالف مع الإمبريالية خاطئة فأن توجيه الحركة الجنوبية ضد الشمال هو موقف صحيح. بمعنى أن بوث محق في القول بان الشمال هو العدو الرئيسي لشعب الجنوب.

لقد نشأت البوثية في أوائل الخمسينات. وبدءاً من 1954م أصبحت خطاً غالباً في جنوب السودان. غير أن البرجوازية الشمالية لم تتول السلطة فعلياً إلا في نهاية العام 1954م وتحديداً في أوائل العام 1955م. عندما اكتملت السودنة. بمعنى آخر يمكن القول بان الاضطهاد الشمالي لم يكن ممكناً قبل بداية العام 1955م. إلا يبين ذلك أن البوثية لم تكن نتاجاً للقمع الشمالي؟ يجب أن يحدث القمع أولاً ثم من بعد ذلك يمكن الحديث عن مواجهته.

من ناحية أخرى لم يكن هناك ، قبل الاستقلال ، أي استغلال لشعب الجنوب من قبل الشمال. حقاً كان هناك بعض الجلابة من التجار الشماليين لكن رأسمالهم كان ضعيفاً جداً أي أنهم كانوا يمثلون لحالات دون مستوى التجارة الصغيرة. المؤكد أن تجارة الجلابة ما كان يمكن أن تكون مظهراً لاستغلال تصل درجته لحد اعتبار الشمال العدو الأول لشعب الجنوب. فلم تكن هناك أي معارضة لنشاط الجلابة الشماليين.

من ناحية ثالثة يقال بأن خط البوثيين نشأ ضد تجارة الرقيق. وهذه أيضا حجة غير صحيحة. من الحقيقي القول بأنه قد يكون مفهوماً ومبرراً قيام حركة وطنية جنوبية ضد الشمال في نهايات القرن التاسع عشر، عندما كانت تجارة الرقيق الشريرة تمارس. لكن تجارة الرقيق انتهت في 1898م. وكما يوضح التاريخ بجلاء فإن شعب الجنوب وجه طاقاته ضد الاستعمار. فكيف يمكن لحركة تحرر وطني أن تنشأ عن مظالم اجتماعية دفنت قبل أكثر من خمسين عاما؟ لا يمكن أن يكون ذلك صحيحاً البتة. الحقيقة أن ذكريات تجارة الرقيق لا تزال حاضرة ولا شك أن تلك الذكريات مصحوبة بشكوك. لكن ذلك هو كل ما في الأمر. فالشكوك المجردة لم تكن يوماً مبرراً لقيام حركة تحرر وطني.

على العكس من ذلك فان حركة التحرر الوطني في الشمال، والتي لعبت فيها البرجوازية دوراً بارزاً، قد حققت مكاسب ديمقراطية عظيمة للجنوب. فقد مكنت الجنوب من كسر طوق سياسة المناطق المقفولة التي سجنه فيها البريطانيون. كما أنها أتاحت له الحرية البرلمانية والحقوق المدنية والحريات العامة. وقد نال الموظفون الحكوميون الجنوبيون حق الأجر المتساوي مع رصفائهم الشماليين كما تحسنت شروط خدمة العمال الجنوبيين وحصل الجنوب على المزيد من المدارس والمستشفيات والخدمات العامة الأخرى.

وأكثر من ذلك فان التاريخ يرينا أن التحالف مع حركة التحرر الوطني في الشمال لم يكن مفيدا للجنوب فحسب ولكنه كان ضرورياً أيضا لتقدم كلاً من الجنوب والشمال. الأمر الذي يتحقق كلما ازداد ذلك التحالف صلابة ويضعف مع ضعفه.

ويقال أيضا أن كثرة أتباع الخط البوثي دليل على صحته. يا له من خبال. فمن سمع بمثل ذلك دليلاً على صحة مبدأ؟ فلا شك أن النهج البوثي نهج انتهازي.

إن نهج بولين هو السياسة الأكثر صحة لأنه يتفق مع أهداف المرحلة التاريخية. غير أن إدانة نهج بوث وتبني خط بولين لا يعني انه لا يوجد تناقضات بين القومية العربية وشعب الجنوب كما لا يعن ذلك أن نهج بولين خال من الأخطاء الكبيرة والنواقص.

فبينما لا يمكن أن نعتبر تجارة الرقيق القديمة مبرراً لقيام حركة تحرر وطنية جنوبية فلا يجب التهاون في إدانتها كسلوك فظائعي لم ينسه شعب الجنوب ولن ينساه لزمن طويل حيث أن المواجع القومية لا تنتهي إلا بصعوبة. فلا بد أن الأحاسيس الجارحة الناتجة عن ممارسة تجارة الرقيق قد تركت أثرها العميق على الحركة الجنوبية.

مرة أخرى نقول إنه ومنذ الاستقلال تمثل الاستغلال الاقتصادي في ازدياد ثروة الجلابة الذين استفادوا من الفرص التي وفرها لهم البيروقراطيون الشماليون في الجنوب. لقد تحصلوا على العديد من التصاديق التجارية واحتكروا العقود الحكومية وتجارة الحبوب واللحوم. كما مورس الاستغلالً من خلال استخدام جهاز الدولة البرجوازية عبر الضرائب المباشرة مثلا وغرامات القطعان وعمل السخرة وعدم المساواة في الأجور. ولا بد أيضا من ذكر الإستثمارات البرجوازية في الزراعة خصوصاً مشاريع البن والقطن التي تعتمد أساساً على اليد العاملة الرخيصة في الجنوب. والأهم من كل ذلك هجرة الأيدي العاملة الجنوبية ذات الأجر الأرخص للشمال.

لا شك في أن أنواع الاستغلال الاقتصادي تلك تشكل قاعدة لتناقض أصيل بين شعب الجنوب والطبقات الاستغلالية في الشمال. لكن نظراً لضيق مداها فان التناقض الناشئ عنها لا يجب أن يكون عدائيا. يجب أن نأخذ في الاعتبار أيضا إدعاء الشماليين أن ما ينفق على الجنوب أكثر مما يستفاد منه. وهي مزاعم لا يمكن نفيها أو قبولها إلا بناءاً على معلومات ودراسة إحصائية للاقتصاد الجنوبي ككل. لذا فان مجادلتنا عن الاستغلال الاقتصادي يجب أن تؤخذ بتحفظ لحين تعزيزها بالأدلة الإحصائية.

كما أن تناقضاً آخر لا بد قد نشأ بسبب السياسة القمعية التي تمارسها الدكتاتورية الحالية في جنوب السودان.

المؤكد أن هناك مبررات لغضب شعب الجنوب من الطبقات الاستغلالية في الشمال. المهم عدم المبالغة في تقدير تلك الحالات كما يفعل البوثيون الآن. ولا يجوز بالمثل إنكار التناقضات بين الشمال والجنوب كلية كما يعتقد اغلب شماليي الطبقة المتوسطة.

خطأ المجموعة البرلمانية لبولين في (1954 م – 1955 م) يكمن بالضبط في فشلهم في ملاحظة إمكانية وقوع تناقض بين الشمال والجنوب وتوجههم الكلي نحو حلفائهم البورجوازيين (الحزب الاتحادي الديمقراطي مثلاً).

لماذا هذه التناقضات بين الشمال والجنوب؟ لقد قلنا مراراً أن أصلها يكمن في الطبيعة المزدوجة للبرجوازية العربية. فهي ككل برجوازية شبه استعمارية لا بد أن تكون ذات وجهين. فهي تشعر من جهة بالاضطهاد الواقع عليها من قبل الإمبريالية التي تزيحها باستمرار عن السوق. لذلك فإن لتلك البرجوازية قضية مشتركة مع باقي طبقات الشعب. وعند هذا الحد فهي على استعداد لتعبئة الشعب ضد الإمبريالية وأن تتبنى شعارات ديمقراطية ووطنية وأن تشير بأصابعها للإمبرياليين وهي تصرخ (ذئاب). لكنها من جهة أخرى تحلم بخلافة الذئاب الإمبريالية في احتكار السوق واستغلال الشعب لتغتني وتصبح (ذئباً جديدا). وذلك يوضح حقيقة كون البرجوازيين دائما أولادا رائعين في المعارضة ولكن أنيابهم تبرز حالما يركبون على سروج السلطة. وهنا تكمن نقطة ضعف مجموعة بولين البرلمانية التي لم تستطيع رؤية الجانب الصدئ من قطعة النقود.

كان فشل بولين حتمياً لأنه فشل في الاعتماد على قاعدة عريضة وديمقراطية وتحديداً على التحالف مع حركة الطبقة العاملة في الشمال. فالطبقة العاملة بدورها تتعرض للاستغلال من قبل البرجوازية. وليس لدى العمال رأسمال يمكنهم من استغلال الأقليات القومية. كل هم الطبقة العاملة يكمن في حياة أفضل ومن هنا فان شعاراتها في الدعوة للاستقلال والديمقراطية والمساواة...الخ. هي شعارات أصيلة. لذلك فان الطبقة العاملة الشمالية هي أفضل حليف استراتيجي لشعب الجنوب بينما التحالف مع البرجوازية يكون مؤقتاً خلال فترة النضال ضد الإمبريالية. وبدون مثل ذلك التحالف بين شعب الجنوب وحركة الطبقة العاملة في الشمال لا يمكن الحديث عن إمكانية انتصار شعب جنوب السودان.

يمكننا الآن تلخيص كل مناقشتنا حتى الآن في الآتي:

1. بغض النظر عن توجه الحركة السياسية الجنوبية موضوعياً ضد القومية العربية فإن الظروف الموضوعية في الواقع تدفع باتجاه حركة مضادة للإمبريالية. لذا فأن الحركة السياسية الجنوبية هي في جوهرها حركة معادية للإمبريالية رغم مظهرها البوثي الحالي.

2. توجيه تلك الحركة ضد القومية العربية ليس ناتجاً عن ضرورة حركة تحرر وطني معادية للقومية العربية لكنه ناتج عن الدعاية البريطانية التي تبث لتلك الحركة من خلال تحالف الانتهازيين بوث ديو وساترنينو. وتبعا لذلك فان حركة التاريخ ستكتسح الاتجاه البوثي الذي سيختفي من خارطة السياسة في جنوب السودان.

3. في ذات الوقت فإننا لا يجب أن ننكر وجود تناقضات بين شعب الجنوب والطبقات العربية الاستغلالية في شمال السودان. لكن تلك التناقضات التي ستتفاقم لحد ما لن تتطور لتصل حداً عدائياً للأسباب التي ذكرناها سابقاً والمتمثلة تحديداً في الضعف البالغ للبرجوازية العربية والحركة الديمقراطية المتسعة في السودان والتي تقودها الطبقة العاملة وطليعتها المتمثلة في الحزب الشيوعي ومقاومة الشعب الجنوبي وأخيراً النهوض العالمي لجماهير الشعوب التي تطالب بالديمقراطية والحياة الأفضل والسلام.

4. واجب ديمقراطيينا هو حل التناقضات الشمالية الجنوبية لمصلحة مجمل الشعب السوداني في التقدم والديمقراطية والسلام. ومثل ذلك الحل مستحيل بدون التحالف بين مجموعات الوطنيين الجنوبيين والطبقة العاملة بقيادة طليعتها السياسية الحزب الشيوعي.